Journal Of the Iraqia University (75-10) July (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

الالتزام بالسرية في المفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي

أ.د. حسن فضالة موسى التميمي / كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية

زينب همام سعودي / معهد العلمين للدراسات العليا

dr.hassanaltem@gmail.com
zaynab.rabeaa@yahoo.com

ملخص :

تعتبر مرحلة المفاوضات من اهم المراحل التي يمر بها العقد واخطرها من حيث انها تتضمن مجموعة من الالتزامات التي يكون على الأطراف المتفاوضة التقيد بها في هذه المرحلة للتوصل الى ابرام العقد النهائي بما يحقق مصالح اطرافه ويضمن حقوقهم ومنها الالتزام بالسرية .وبالنظر لما شهدته المفاوضات العقدية من تطور كبير بفعل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي حيث أصبحت المفاوضات تعتمد على استخدام هذه التقنيات وتحليل البيانات والتنبؤ بالسلوك التعاقدي واستخدام تقنيات قادرة على اتخاذ قرارات شبه مستقلة عن مستخدمها ، وعلى الرغم من المزايا الكثيرة التي تتمتع بها هذه التقنيات من حيث تميزها بالدقة والكفاءة فأنها أصبحت تثير تحديات عديدة تتعلق بالتزام اطراف التفاوض بالسرية والمحافظة على ما يتحصل لديهم من معلومات بفعل العملية التفاوضية وكون هذا الالتزام يمثل الركيزة التي تبنى عليها الثقة.فالسرية في المفاوضات العقدية بشكلها التقليدي كانت تقوم على أساس أخلاقي وقانوني، اما بعد ادخال تقنيات الذكاء الاصطناعي فأصبحت تثير تساؤلات عن حدود هذا الالتزام ونطاقه والمسؤولية التي تثار عند خرقه في ظل تعدد المسؤولين كما يثير تساؤلات عن كيفية المحافظة على هذا الالتزام او الإجراءات المتبعة في اتمامه والتي يرتب الاخلال به في هذه المرحلة نشوء المسؤولية المدنية سواء كانت مسؤولية عقدية او تقصيرية تستوجب التعويض كجزاء عن خرق مبدا الالتزام .الكلمات المفتاحية : الالتزام بالسرية ، تقنيات الذكاء الاصطناعي ، المفاوضات العقدية، افشاء الاسرار

Abstract:

The negotiation phase is considered one of the most important and dangerous stages that a contract goes through, as it involves a set of obligations that the negotiating parties must adhere to at this stage in order to reach the conclusion of the final contract in a way that serves the interests of its parties and ensures their rights, including the commitment to confidentiality. Considering the significant development that contract negotiations have witnessed due to the employment of artificial intelligence technologies, negotiations have become reliant on using these technologies, analyzing data, predicting contractual behavior, and utilizing techniques capable of making decisions almost independently of their user. Despite the many advantages of these technologies in terms of their precision and efficiency, they have raised numerous challenges related to the parties' commitment to confidentiality and maintaining the information acquired through the negotiation process, as this commitment represents the foundation upon which trust is built. Confidentiality in traditional contract negotiations was based on ethical and legal grounds. However, after the introduction of artificial intelligence technologies, it has raised questions about the limits and scope of this obligation, as well as the responsibility that arises in the event of its breach amidst multiple responsible parties, and it raises questions about In order to maintain this obligation or the procedures followed in its fulfillment, a breach of it at this stage entails the emergence of civil liability, whether contractual or tortious, requiring compensation as a penalty for violating the principle of obligation.

المقدمة

ان المبدأ الأساسي الذي يحكم أي عملية تفاوضية هو حسن النية كون هذه المرحلة هي سابقة على التعاقد ، وينبثق عن هذا المبدأ مجموعة من الالتزامات التي يتوجب على الأطراف المتفاوضة الالتزام بها والتي تنقسم بين التزامات إيجابية تتمثل بتقديم معلومات تكون ضرورية لأعلام الطرف الاخر بما يقدم عليه وبالمقابل يقوم التزام سلبي يتمثل بالامتناع عن افشاء ما تحصل لدى الطرف الاخر من معلومات بحكم العملية التفاوضية ، حيث من الممكن ان تتطلب الأخيرة قيام احد الأطراف بكشف سر تجاري مثلا او علمي او غيرها من المعلومات للعقد محل التفاوض فيكون على

الطرف الاخر الالتزام بعد افشاء ذلك حتى في حال عدم ابرام العقد في بعض الأحيان .فالسرية بهذا المعنى لم تعد مقتصرة على التزام أخلاقي كما هو كان قائما في المفاوضات العقدية التقليدية انما أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بأمن المعلومات خصوصا في ظل الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في معالجة البينات الضخمة ومن ثم تبرز أهمية تقييم هذا الالتزام في ضوء التطور التكنولوجي الحديث.

إشكالية البحث

تتمحور الإشكالية الأساسية في هذه الدراسة حول التساؤل الاتي :

كيف يمكن تكييف الالتزام بالسرية في المفاوضات العقدية بما يتوافق مع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ؟ وما مدى كفاية القواعد التقليدية لضمان حمايته ؟وحدود المسؤولية الناشئة عن الاخلال به ؟

اهداف البحث

في ضوء الإشكاليات السابقة يمكن ان نوجز اهداف البحث في الاتي :

١-تأصيل مفهوم السرية في مرحلة ما قبل التعاقد.

٢-بيان الأساس القانوني للالتزام بالسرية.

٣-تحليل دراسة المسؤولية المترتبة على الاخلال بالالتزام بالسرية.

منهج البحث

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي في تحليل النصوص القانونية والمفاهيم الفقهية ، كما سنستعين بالمنهج المقارن في بعض المواضع التي تستوجب ذلك من خلال عرض موقف المشرع العراقي والمصري والفرنسي.

خطة البحث

سيتم طرح موضوع الدراسة على مطلبين نبحث في المطلب الأول منه ماهية الالتزام بالسرية في المفاوضات العقدية عبر الذكاء الاصطناعي وخصائصه ، اما المطلب الثاني فسيخصص للبحث في المسؤولية عن الاخلال بالالتزام بالسرية والية حماية السرية

المطلب الأول ماهية الالتزام بالسرية في المفاوضات العقدية عبر الذكاء الاصطناعي

يعد الالتزام بالسرية من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها العملية التفاوضية حيث يتوجب على الأطراف المتفاوضة المحافظة على سرية كل ما يتلقاه من معلومات إذا كان الأخير قد اظهر رغبته في عدم افشاءها والتي في حال افشاءها تشكل مخالفة لما يفرضه التعامل باستقامة وشرف ، وعليه سنبحث في هذا المطلب ماهية الالتزام بالسرية في المفاوضات العقدية عبر الذكاء الاصطناعي واساس هذا الالتزام .

الفرع الأول ماهية الالتزام بالسرية في المفاوضات العقدية عبر الذكاء الاصطناعي

للبحث في ماهية هذا الالتزام لابد بداية ان يتم التطرق لمفهوم المفاوضات العقدية عبر الذكاء الاصطناعي ثم البحث في ماهية هذا الالتزام .

أولا : مفهوم المفاوضات العقدية عبر الذكاء الاصطناعي : تعد مرحلة المفاوضات بشكل عام من المراحل المهمة والخطيرة اذ يتحدد على أساسها العقد المراد ابرامه والتي يتم فيها التحاور بين اطراف التفاوض وتبادل الاقتراحات والمناقشات والمساومات والتي تترتب عليها العديد من الالتزامات الأساسية.([١]) اما بعد التطور التكنولوجي وإدخال تقنيات وبرامج الذكاء الاصطناعي في إتمام المفاوضات التي تعد من المفاهيم الحديثة والتي لم نجد لها تعريفا على المستوى التشريعي او الفقهي ولكن يمكن القول انها لا تختلف في تعريفها عن أي عقد بوصفها تصرفا قانونيا بين طرفين لترتيب أثر قانوني والتي يلزم لوجودها وصحتها ما يلزم لاي عقد كالإرادة وغيرها . ([٢])،ويلاحظ ان المفاوضات الذكية تنفذ عبر البرامج الذكية والتي تتميز بقدرتها على اتخاذ القرار بشكل مستقل في الوقت والظروف الملائمة لتنفيذه وهذه الميزات مكنتها من تنفيذ العمليات التفاوضية بدلا من المستخدمين.([٣])عليه وفي ضوء ما تقدم يمكن التوصل الى تعريف المفاوضات العقدية عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي بانها " مجموعة من العمليات البرمجية التي تعتمد على تبادل العروض والمقترحات والمناقشات وفق شروط وبنود تعاقدية محددة يتم التفاوض بشأنها والمبنية على استخدام البرامج الذكية والخوادم المؤتمتة والتي تتفاوض عبر المنصات الرقمية للتوصل الى ابرام عقد ذكي وفق مصلحة اطرافه ولحسابهم " .

ثانيا مفهوم الالتزام بالسرية : يعد الالتزام بالسرية من اهم الالتزامات في مرحلة ما قبل التعاقد ويقصد به ان يمتنع الطرف المتفاوض الذي اطلع على المعلومات من افشائها للغير او استغلالها لمصالحه الشخصية دون اذن صاحب المعلومة ، وحيث انه لا يقصد ان المفاوضات تكون بصورة سرية وفي طي الكتمان انما يكون ذلك مما يتحصل عليه المتفاوض من معلومات أيا كانت طبيعة هذه المعلومات فنية كانت او مهنية او تكنولوجية

او هندسية .([٤]) ويلاحظ ان اغلب التي نصت على الالتزام بالمحافظة عل السرية لم تتضمن تعريفا واضحا له ، فالالتزام به اما ان يكون من ذوي المهن للحفاظ عل السر([٥] او حسب ما يوجبه مبدا حسن النية والذي متى ما كان يفرضه حسن النية في العقود ([٦]) فالالتزام بالسرية يفرضه مبدا حسن النية في مرحلة المفاوضات التي تقتضي ان يفصح كل طرف الى الاخر بالمعلومات او البيانات ذات الأهمية الكبيرة مثال ما يحدث في المفاوضات بخصوص عقد تصنيع لمنتجات بموجب ترخيص وهي ما تعرف بعقود الامتياز التجاري حيث يكشف مانح الامتياز الى الاخر عن معلومات معينة تقنية او بيانات في مرحلة التفاوض لاسيما بشان مركزه المالي والصعوبات التي يواجهها فستدعي هذه المعلومات الزام الطرف الاخر ان لا يستغل هذه المعلومات ، اما في حال فشل المفاوضات فيلتزم مستلم المعلومة بعدم استخدام المعلومات لصالحه او لغيره ، وهو بذلك يعني انه من الالتزامات التبادلية في مرحلة المفاوضات .([٧]) اما في مجال المفاوضات العقدية عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي فتترتب عليها نفس الالتزامات التي تقع على المتفاوضين في شكلها التقليدي الا انها تختلف في الوسيلة التي يتم فيها تنفيذ هذه الالتزامات والتي تتطلب السير وفق تقنيات معينة بالنظر لحداثة دخول هذا النوع من التقنيات على هذا الالتزام والتي تعتمد على المستند الذكي الذي يتم إنشاؤه عبر منصات الكتل المتسلسلة (البلوك تشين)([٨]) او غيرها من المنصات الرقمية المدعمة بخاصية تكوين هذه المستندات ويتم تعديلها بعد توثيقها بالمفتاح الخاص من المتعاقدين والمتضمنة شروط وبنود العقد والتي يتم التفاوض بشأنها وتحفظ بطريقة امنة وتكون غير قابلة للتحريف نظرا لما يتمتع به النظام الذكي من مكنات وقدرات برمجية .([٩])

ثالثا : خصائص الالتزام بالسرية في المفاوضات العقدية عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي

يتميز هذا الالتزام بعدة خصائص فيما يتعلق بالمرحلة ما قبل التعاقد وما يميزه هو استخدام التقنيات الذكية في إتمام المفاوضات :

١- تعد صفة الاستمرارية من الخصائص التي يختص بها الالتزام بالسرية حيث يلتزم الطرف المتفاوض الذي يحصل على المعلومة لمدة زمنية معلومة بكتمان ما اطلع عليه حتى يتم ابرام العقد، فالالتزامات تنقسم من حيث طبيعتها الى التزامات فورية وأخرى مستمرة بحسب دخول عامل الزمن كعنصر جوهري فيه فالالتزام بالسرية يكون فوريا حال إتمام المفاوضات إذا لم يحدد مضمونه اما إذا حدد مضمون الأداء فيه على أساس الزمن فيكون الالتزام مستمرا حتى بعد انتهاء المفاوضات .([١٠])

٢-الالتزام بالسرية التزام تبعي حيث قد يبرم الأطراف اتفاقا يسمى اتفاق حفظ السرية ويتعهد فيه أحد الطرفين بالحفاظ على المعلومات السرية التي يتم الإفصاح عنها للطرف الاخر ويكون على شكل بند داخل العقد الأصلي المنظم له ويكثر هذا النوع من الاتفاقات في عقود نقل التكنولوجيا وعقود المعرفة الفنية وعقود العمل وغيرها من العقود التي تتطلب السرية في اتمامها ، فالالتزام بالسرية بهذا المعنى لا ينشا بشكل مستقل وانما نتيجة التزام أساسي يمثل جوهر العقد وبالتالي يعتبر التزاما تكميليا .([١١])

الفرع الثاني أساس الالتزام بالسرية في المفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي

أولا : الأساس القانوني المستند الى مبدا حسن النية

ان الدخول في المفاوضات يتطلب من الأطراف المتفاوضة اتباع مبدا حسن النية الذي يعد من المبادئ المرتبطة بالقواعد العامة والتي يجب على الأطراف السير وفق ما يقتضيه من نزاهة وصدق وجدية وشفافية ، كما يعد أحد الأسس التي يستند اليها الالتزام بالسرية في المفاوضات عبر التقنيات الذكية لتعزيز الثقة في التعامل بين الافراد والتي يوجب على الأطراف احترام ما يقدمه الطرف الاخر من مبتكرات وجهود صناعية او تكنولوجية والمحافظة على عدم افشائها او استخدامها بأغراض لا تتعلق بالعقد المراد ابرامه. ([١٢])وتبدا المفاوضات العقدية بطرح يتقدم به احد الأطراف كان يكون عرضا تعاقديا او إيجابا او تعبيرا عن رغبة بشراء منشاة صناعية او غير ذلك ، يهدف هذا الطرح الى اقناع الطرف الاخر بقبول التعاقد مما يدفع الطرف الأول الى تقديم تفاصيل مدروسة ومعلومات دقيقة بشان موضوع التفاوض وقد تكون هذه المعلومات عامة ومتاحة للتداول او خاصة بطبيعتها واحيانا قد تتضمن هذه المعطيات دراسات وابحاث أجريت خصيصا للعملية التعاقدية المراد ابرامها وكل ذلك يتم في جو يسوده حسن النية ، ومع دخول الذكاء الاصطناعي برزت إشكاليات تتعلق بالحفاظ على السرية وحقوق الملكية الفكرية ودرجة الاعتماد على البيانات التي يتم توليدها او تحليلها باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ويمتد ذلك ليشمل المحافظة على بيانات التدريب والخوارزميات المستخدمة في البرنامج الذكي والملفات التعريفية لكل طرف. ([١٣])ويلاحظ انه وفقا للقواعد العامة فلا يفرض على الطرف المتفاوض الالتزام بالحفاظ على سرية المعلومات الا في حال وجود نص قانوني واضح او اتفاق تعاقدي بين الأطراف وغالبا ما يتبادل الطرفان معلومات تتعلق بالعقد المزمع ابرامه ويقتصر الالتزام بالسرية على نوعين من رئيسيين :

النوع الأول ويشمل المعلومات التي يعتبرها صاحبها ذات طابع سري بناء على الثقة المتبادلة بين الأطراف على سبيل المثال قد تكون الحالة المالية لمؤسسة ما معلومة سرية اذا طلب احد الأطراف قرضا او اعرب عن نيته في الاندماج مع شركة أخرى كأجراء لتجنب الازمات المالية في مثل هذه الحالات يتوقع الالتزام بحماية هذه المعلومات ومنع الاستغلال لها ، اما النوع الثاني فيتعلق بالمعلومات ذات الطبيعة السرية بشكل جوهري والتي قد يؤدي كشفها الى الحاق الضرر وتشمل هذه المعلومات على سبيل المثال البيانات الشخصية التي يمكن ان يؤدي الإعلان عنها الى المساس بالخصوصية او التأثير السلبي على الوضع المالي والتجاري للشخص او الجهة المعنية. ([١٤])كما ان الالتزام بتقديم المعلومات يمثل بداية لتكون الثقة في التفاوض والذي يقود بصورة تبعية الى الالتزام بسرية مضمون المفاوضات وخصوصا في منعهم من استخدام المعلومات التي يتم الاطلاع عليها ، ويعد التزاما جوهريا في بعض أنواع التعاقدات كما في عقود نقل التكنولوجيا حيث يمنع المرخص من افشاء أي من عناصر المعرفة الفنية ويتعهد بحماية تحسينات المستورد الذي تنقل اليه بموجب الشروط المتفق عليها وتحمله المسؤولية في حالة افشاء السرية ويشدد المشرع المصري في ذلك على تعويض المورد في حال افشاء سر الابتكار من قبل بعض المستوردين بغض النظر عن إتمام العقد من عدمه. ([١٥]) وفي بيئة الذكاء الاصطناعي يتخذ حسن النية بعدا أعمق نظرا لاعتماد الأنظمة الذكية على تحليل بيانات قد تكون ذات قيمة اقتصادية عالية ، مما يجعل أي افشاء غير مشروع اخلالا جسيما بهذا المبدأ.

ثانيا : الأساس القانوني المستند الى النصوص القانونية

تدعم العديد من التشريعات الحديثة الالتزام بالسرية ويتضح من خلال المادة (١١١٢) في فقرتها الثانية من قانون العقود الفرنسي الجديد التي نصت صراحة على السرية في المفاوضات حيث جاء فيه تكريس حماية خاصة لسرية المعلومات وأقرت جزاء مخالفة ذلك فبمقتضاها كل شخص يستخدم او يكشف دون اذن عن المعلومات السرية خلال المفاوضات يعد مسؤولا عن ذلك .([١٦]) كما ان المشرع المصري أشار الى هذا الالتزام من خلال تنظيمه لعقود نقل التكنولوجيا على ان " يلتزم المستورد بالمحافظة على سرية التكنولوجيا وعلى سرية التحسينات التي تدخل عليها ويسال عن تعويض الضرر الذي ينشا عن افشاء السرية سواء وقع ذلك في مرحلة التفاوض على ابرام العقد ام بعد ذلك "([١٧]) اما المشرع العراقي فجاء في الفقرة (١ / هـ) من المادة (٩٠٩) من القانون المدني العراقي النافذ " ان يحتفظ بأسرار رب العمل الصناعية والتجارية حتى بعد انقضاء العقد " ([١٨]) من ذلك فان فحوى موجب السرية فان المفاوضات تفرض بصورة تلقائية على الطرف المتفاوض التصريح بما لديه من معلومات والتي لا يدركها أي طرف الا بدخوله العملية التفاوضية وهذا الذي يضفي صفة السرية على المعلومة نفسها التي لا يخرج ابدائها عن امتداد لالتزام الاعلام وحث المتفاوض على إتمام العقد من جهة أخرى .([١٩]) كما اقر المعهد الدولي لتوحيد قواعد القانون الخاص بروما عام ١٩٩٤ مبادئ اليونيدو را في البند (١٦) من المادة الثانية ذلك بالنص " يلتزم الطرف الذي يتلقى اثناء المفاوضات معلومة معينة ذات طابع سري من الطرف الاخر وسواء ابرم العقد ام لم يبرم بعد افشائها او استخدامها بغير حق لأغراض شخصية ويرتب الاخلال بهذا الواجب تعويضا يشمل في هذه الحالة المنافع التي كان سيحصل عليها الطرف الاخر" وبهذا نجد ان هذه المبادئ نصت على جعل الحفاظ على السرية محددا وواجبا عاما يلتزم به الأطراف في مواجهة بعضهم دون الحاجة الى نص صريح. ([٢٠]) من ذلك نجد ان الالتزام بالسرية في المفاوضات العقدية في الذكاء الاصطناعي على أساس واحد بل على عدد من الأسس القانونية يتصدرها الاتفاق وحسن النية والنصوص التشريعية الخاصة ومع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي اخذ الفقه يتجه نحو تعزيز هذا الالتزام بما يواكب خصوصية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ، كما ان التشريعات اشارت الى هذا الالتزام واهميته مع ضرورة ان يتم تشريع خاص به في مرحلة المفاوضات وتشديد الحماية على الحماية على البيانات المستخدمة في تدريب الأنظمة وفرض التزامات صارمة على معالجي البيانات ومطوري الأنظمة.

المطلب الثاني المسؤولية المترتبة على الاخلال بالالتزام بالسرية في المفاوضات العقدية عبر الذكاء الاصطناعي

ان الأصل في المفاوضات هو حرية التفاوض وان قيام المسؤولية هو الاستثناء حيث ان كل التزام يرتب مسؤولية حال الاخلال به وهذا ما سيتم بحثه في هذا المطلب وعلى فرعين حيث سنتناول في الفرع الأول منه المسؤولية المدنية المترتبة على الاخلال بالالتزام بالسرية في المفاوضات العقدية عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي، اما الفرع الثاني فسيتم بحث التحديات التي تواجه الالتزام بالسرية في التفاوض عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول المسؤولية المترتبة على الاخلال بالسرية في التفاوض عبر الانظمة الذكية

ان قيام أحد الأطراف المتفاوضة بإفشاء ما اطلع عليه من معلومات يرتب نهوض مسؤوليته المدنية سواء كانت عقدية ام تقصيرية متى ما لحق ضررا بالطرف الاخر، ولتوضيح هذه المسؤولية ينبغي معرفة اركان المسؤولية المدنية الناشئة عن الاخلال بهذا الالتزام.

أولا : اركان المسؤولية المدنية عن الاخلال بالالتزام بالسرية

١- **الخطأ:** يلتزم المتفاوض في مرحلة التفاوض بالالتزام بالسرية بما يتحصل لديه من معلومات منذ لحظة التعامل بين وبين المتفاوض الاخر وحتى في حال فشل المفاوضات على أساس وجود عقد او اتفاق بينهما فهنا تتم مسائلة الطرف الذي أخل بهذا الالتزام وفق احكام المسؤولية العقدية التي يشترط لقيامها ان تتوافر أركانها من خطا وضرر وعلاقة سببية بينهما، ([٢١])، ويعرف الخطأ بانه " اخلال بالتزام قانوني سابق يصدر عن تمييز وأدراك " ([٢٢])ويتمثل الخطأ العقدي في افشاء الاسرار التي تم الاطلاع عليها خلال ابرام عقد التفاوض ويقع اثباته على المضرور بأثبات وجود عقد التفاوض المتضمن الالتزام بعدم افشاء الاسرار ثم اثبات عدم الالتزام بذلك وحيث ان السر العقدي بانه " كل فعل او امتناع من شانه ان يدخل المعلومات ذات الصفة السرية المتداولة بين طرفي العقد في علم الغير عن العقد دون رضا الدائن بالسرية ودون توافر حالة قانونية توجب ذكر هذا السر"([٢٣]) وكل ذلك يتم بناء على عقد بين طرفي التفاوض فاذا أخل بهذا الالتزام فانه يكون قد ارتكب خطأً عقديا، ولا ينحصر افشاء السر بالخطأ العقدي الذي يكون سببا في ترتيب المسؤولية العقدية فقد يصدر خطا تقصيري يرتب المسؤولية التقصيرية على من لم يلتزم بالسرية وهذا ما ذهب اليه بعض الفقه مستندين في رأيهم على أساس الالتزام بواجب عدم الاضرار بالغير استندا للقواعد العامة وهذا ما اشار اليه المشرع العراقي.([٢٤]) والمسؤولية تقام على خطا واجب الاثبات حيث انه الركن الأساسي لقيام المسؤولية يثبت من الطرف المتضرر ان من ارتكب الخطأ قام بإفشاء ما تحصل عليه من معلومات في غير الحالات التي رخص بها القانون ولم يتوخ الحيطة في المحافظة عليه. ([٢٥])فخطا المتفاوض عبر الأنظمة الذكية عن خطئه الشخصي في حاله اخلاله بالالتزام بالسرية سواء وقع في بدء المفاوضات او دخل المفاوضات بقصد الاطلاع على اسرار الجهة التي يتفاوض معها او عدل بعد ان وصلت المفاوضات الى طريق أصبح من المؤكد ابرام العقد فانه التزام بنتيجة كما في عقود تصميم البرامج الالكترونية او الاعداد لها او التزاما ببذل عناية كما في عقود المحافظة على مضمون الكتروني معين حتى وان تعلق بمرحلة المفاوضات.([٢٦]) والخطأ في مرحلة التفاوض الذكي يختلف عما هو عليه في التفاوض التقليدي فقد يكون خطا في المعلومات المدرجة في البرنامج الذكي او خطا في تصميم البرنامج او ربطه بجهاز حاسوب، وان اطراف التفاوض ملتزمين بأعمال البرنامج الذكي ولا يمكن التحرر من المسؤولية طالما ان البرنامج الذكي لا يخرج عن إرادة المستخدم وتوجيهاته.([٢٧])

٢-**الضرر الناتج عن عدم الالتزام بالسرية** ان أي اخلال بمصلحة محققة ومشروعة للمضرور واي اذى يلحق الشخص ويؤثر على مصلحة مشروعة يطلق عليه ضررا، وحيث ان أي مسؤولية لا تقوم الا اذا تم اثبات الضرر نتيجة هذا الفعل بكافة وسائل الاثبات.([٢٨])، وفي اطار الضرر عبر الأنظمة الذكية فلا يكفي لتحقق مسؤولية المتفاوض ارتكاب البرنامج للخطأ وانما يجب ان يلحق الضرر بالمستخدم من هذا الخطأ والذي يعرف بانه:" الأذى الذي يصيب احد طرفي العقد بسبب خلل في البرنامج الذكي أدى الى حصول احد الاضرار التي سببت اخلالا بالالتزامات التعاقدية" والضرر يتصور وقوعه في كافة مراحل التفاوض وقد يكون ضررا ماديا او ادبيا فالأول يتحقق في صورة الخسارة المادية التي تكبدها المتعاقد لأجل البدء في المفاوضات اما الضرر الثاني فيتحقق من حيث انه يمس المضرور في سمعته او اعتباره او مؤلفه من خلال افشاء الاسرار التجارية والفنية اثناء المفاوضات.([٢٩])ويشترط لتحقق الضرر الموجب لقيام المسؤولية ان يكون محققا او مؤكدا كالتكاليف التي تكبدها المضرور ومباشرا متى ما كان نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام او التأخير فيه كما يشترط فيه ان يكون متوقعا وهذا ما يصعب توقعه في انظمة الذكاء الاصطناعي كما لو خرج عن توجيهات المستخدم والذي قد يكون ناتجا عن عوامل عديدة.([٣٠])

٣- **العلاقة السببية** :فهي " العلاقة المباشرة التي تقوم بين الخطأ الذي ارتكبه المسؤول والضرر الذي أصاب المضرور " حيث يعتبر الركن الثالث لتحقق المسؤولية المدنية ولا يكفي لقيامها ان يتوافر الخطأ والضرر بل ان يكون الخطأ هو السبب الذي أدى لوقوع الضرر.([٣١]) وفي مجال أنظمة الذكاء الاصطناعي فهي تواجه صعوبات متعددة بالنسبة لما ينتج عنها من اضرار حيث ان زيادة عدد المساهمين في إجراءات التفاوض الذكي وادوارهم المتعددة وما يربطهم من روابط متعددة بينهم وبين من يلحقه الضرر او مزود المعلومة وقد ترجع لأسباب خارجية كانقطاع التيار الكهربائي، ويقع اثبات العلاقة السببية على عاتق المتضرر فهو من يطلب التعويض في الدعوى وعليه الاثبات بمختلف الوسائل.([٣٢])

ثانيا: تكييف المسؤولية المدنية عن الاخلال بالالتزام بالسرية الى جانب الاتجاهات التي قيلت بما يتعلق بالمسؤولية عن الاخلال بالالتزامات لمرحلة ما قبل التعاقد ان كانت عقدية ام تقصيرية ، ظهر اتجاه يرى ان الاخلال في هذه المرحلة هي مسؤولية من نوع خاص لتعالج أي اخلال يقع خلالها، وهذا الراي يرى انه لا يمكن معالجة الاخلال وفق احكام المسؤولية التقصيرية بضورة عامة او المسؤولية العقدية ويعود ذلك لما تتمتع به هذه المرحلة من خصوصية ، ويميز هذا الراي لهذه المرحلة بثلاث مراحل المرحلة التمهيدية في المفاوضات ومرحلة صياغة الايجاب ومرحلة تصدير الايجاب والتي قد يتخللها وقوع خطا من احد المتفاوضين في الالتزام بسرية المعلومات، وما يهمنا هي مرحلة ما قبل التعاقد والتي هي موضوع بحثنا

والتي يتم فيها المناقشات والمحاورات وتثبيت التزامات الأطراف والكشف عن المعلومات المهمة لإتمام العقد، والتي رغم ذلك فلا تلزم الأطراف بالاستمرار بالتفاوض، والقول بالمسؤولية الخاصة في مرحلة المفاوضات يتلاءم مع خصوصية هذه المرحلة فلايمكن تطبيق احكام المسؤولية التقصيرية لأنها تعد اهدارا للإرادة اطراف التفاوض التي اتجهت رغم عدم وجود عقد الى التفاوض كما لا يمكن تصور تطبيق احكام المسؤولية العقدية التي تجعني ان العقد يكون ممتدا من مرحلة ما قبل التعاقد والزام اطراف التفاوض بالعقد منذ بدء المفاوضات وليس ابرام العقد وذلك ما فيه من ضياع هدف المفاوضات من التروي والمناقشة والتفكير فيما يمكن ان يحققه العقد من مصالح اطرافه.([٣٣])

الفرع الثاني

التحديات التي تواجه الالتزام بالسرية في مفاوضات الذكاء الاصطناعي

ان الالتزام بالسرية عند التفاوض باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي يختلف عما هو عليه في المفاوضات التقليدية نظرا لخصوصية هذه الأنظمة وتبرز في هذا المجال عدة تساؤلات بما يتعلق بكيفية تامين المعلومات في ظل عدم وجود هيئة مركزية تحكم منصات سلسلة الكتل تدخل المعاملة الى النظام والتي بدلا من التحقق من صحتها من قبل هيئة مركزية يتحقق منها من خلال " عقد الشبكة " ([٣٤])كما ان الحفاظ على البيانات وخصوصية الافراد من أبرز التحديات التي تواجه استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التفاوض رغم ما يتم تنظيمه من تقنيات تشفير عامة وخاصة لاسيما في غياب تشريع قانوني لحماية البيانات الشخصية وخاصة في العراق مما يؤدي الى ان يتعرض المستخدمين لانتهاكات في حال إساءة استخدام التقنيات الذكية .([٣٥]) وفي هذا السياق فان الخصوصية تشير الى ما يمكن ان يطلع عليه الافراد بحكم العملية التفاوضية من معلوماتهم الشخصية بحيث لا يتم كشفها او افشائها الا بإذنهم وضمان حمايتها من التسرب. ([٣٦]) ومن كل ذلك فان الالتزام بسرية المعلومات المتحصلة عن طريق هذه التقنيات والأنظمة الذكية اثناء العملية التفاوضية تتطلب اتباع عدة تقنيات بالنظر لما تمثله هذه الأنظمة من حداثة على الالتزام مدرا البحث وتعتمد على ما يتم إنشاؤه في المستند الذكي عبر خاصية تكوين المستندات وتعديلها بعد ان يتم توثيقها بالمفتاح الخاص من أطراف التفاوض والتي تتضمن بالتالي الشروط المتعلقة به والتي يجري التفاوض بشأنها وتحفظ بطريقة امنة وغير قابلة للتحريف.([٣٧])ومن ذلك فان الالتزام بالسرية يتطلب استخدام طرق معينة كالتشفير او الترميز للبيانات والمعلومات والتوقيع الرقمي :

أولا : التشفير او الترميز :

هو الية تحول المعلومات الواضحة الى غير مفهومة باستخدام بروتوكولات سرية قابلة للاستعادة ، يساهم التشفير في حماية وامان البيانات عند استخدام المنصات الذكية، وتختلف الدول في تنظيم استخدامه مما يمنح الأطراف الحرية في تطبيقه اثناء التعامل مع الأنظمة الذكية، اما في فرنسا فان قانون ١٩٩٦ يتيح استخدام وسائل التشفير لتحقيق الخصوصية بشرط الالتزام بالبروتوكولات الرسمية ، ويمكن تصنيف تقنيات التشفير الى فئتين الأولى تعتمد على المفتاح الخاص اما الفئة الثانية تعتمد على المفتاح العام ، وفي النوع الأول يتم استخدام نفس المفتاح الخاص او الرمز السري لتشفير الرسائل وفك شفرتها بمعنى يستخدم مفتاح واحد يتشاركه مرسل الرسالة ومستقبلها اما بالنسبة للتشفير العام فتختلف عن الأولى من حيث استخدام مفتاحين مختلفين احدهما يحتفظ به مستخدم النظام الذكي والأخر عام يتم توزيعه على المستخدمين الاخرين الراغبين في المشاركة في عملية الاتصال او استلام رسائل مشفرة وي بعض الأحيان يتم اللجوء الى تطبيق ما يعرف بالشخص الثالث المصدق الذي يتولى التحقق من هوية المستخدمين ويصدر لهم شهادات رقمية تؤكد ملكيتهم للمفتاح العام. ([٣٨])

ثانيا : التوقيع الرقمي :

تثير مسالة التوقيع الرقمي الخاص بالأطراف المتفاوضة واثباته العديد من التحديات في الية اجراءه ومدى الاعتراف التشريعي به وكيفية اثباته وتحديد هوية الأطراف التي تعتبر من اهم العوامل في اجراء المفاوضات كونه يعمل على تعزيز الثقة والأمان لدى الطرف الاخر ويساهم في تعزيز الالتزام بالسرية كون المفاوضات تتم عبر الانظمة الذكية والذي يسهم في تعزيز الثقة بالتفاوض واستمرار العملية كلكل، التوقيع الرقمي لكل طرف يعد من اكثر أنواع التوقيع الالكتروني امانا واستعمالا ويتم فيه التحقق من هوية المتفاوض عبر اللجوء الى طرف ثالث او ما تعرف بجهة التصديق الالكتروني والتي تقوم بإصدار شهادة مصادقة الكترونية وتشتمل هذه الشهادة على اسم صاحبها وعنوانه وصفته واهليته وما يتطلبه القانون والذي اصبح متاحا في بعض الدول المتقدمة في المجال التكنولوجي.([٣٩])والتوقيع الرقمي بالمعنى المتقدم يسهم في تثبيت الشروط التعاقدية المتفاوض بشأنها وبالتالي توثيق ما يتم الالتزام به من اطراف العقد المراد ابرامه وابرزها الحفاظ على سرية المعلومات المصرح بها، وقد تضمن قانون التوقيع الالكتروني المصري تعريف التوقيع الالكتروني في المادة (١ / جـ) منه على : " ما يوضع على محرر الكتروني ويتخذ شكل حروف او ارقام او رموز او إشارات او غيرها ويكون له طابع متقرد يسمح بتحديد شخص الموقع ويميزه عن غيره " كما ورد النص فيه على ضرورة توافر شروط معينة

ليتمتع بالحجية القانونية عند الاثبات كان يكون مرتبطا بالموقع دون غيره وتحت سيطرة الموقع على الوسيط الالكتروني، وبنفس المضمون ماورد في القانون المدني الفرنسي حيث اهتم بتنظيم التوقيع الرقمي من خلال التعديلات القانونية في المادة (١٣١٦ / ٤) ([٤٠])، اما المشرع العراقي فقد أورد تعريف التوقيع الالكتروني([٤١]) : " علامة شخصية تتخذ شكل حروف او ارقام او رموز او إشارات او أصوات او غيرها وله طابع متفرد يدل على نسبته الى الموقع ويكون معتمدا من جهة التصديق" ومن ذلك فان إضفاء السرية على المستندات الذكية التي يتم تبادلها بين الأطراف اثناء العملية التفاوضية تكتسب تلك المعاملات القيمة القانونية في الاثبات كون التعامل الرقمي عبر منصات قواعد الكتل المتسلسلة يعتمد على تشفير المعلومات والبيانات واضفاء الحماية عليها عبر المفتاح العام والخاص كما سبق ذكره.([٤٢]) يتضح من كل ما سبق ان العملية التفاوضية في بيئة الذكاء الاصطناعي تتطلب نفس الأسس والروابط التي تحكم المفاوضات التقليدية من حيث الالتزام بتوفير الأمان وتوثيق العمليات بما يضمن رضا الأطراف، التأكد من هوياتهم ، وتعزيز الثقة بينهم ، هذه العناصر تمثل الركيزة الأساسية التي تتيح للطرفين تبادل المعلومات السرية ومناقشة تفاصيل التفاوض بشكل امن ومضمون ، مع الحرص على حماية البيانات من التسرب سواء اثناء العملية التفاوضية او بعدها إذا اقتضت الحاجة ، على الرغم من هذا التشابه الجوهري يبقى الاختلاف الرئيسي في الوسيلة التقنية المستخدمة في إتمام هذه المفاوضات والية الالتزام بتلك التقنيات، هذا الامر يستلزم تعزيز الاطار التشريعي وتطوير الاحكام القانونية المنظمة لها مما يسهم في ترسيخ الثقة فيها وتوسيع نطاق استخدامها في المستقبل

الخاتمة

في ختام بحثنا عن الالتزام بالسرية في المفاوضات العقدية عبر الذكاء الاصطناعي تناولنا تكريس هذا الالتزام الأساسي في مرحلة المفاوضات من خلال تحليل النصوص القانونية والأنظمة المعمول بها وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج فيما يتعلق بهذا الالتزام نوجزها في الاتي :

١-تشير مرحلة المفاوضات العقدية عبر الذكاء الاصطناعي الى مجموعة من العمليات البرمجية التي تستند الى تبادل العروض والمقترحات واجراء المناقشات المتعلقة بشروط وبنود محددة ضمن إطار تفاوضي، يتم تحقيق ذلك باستخدام تقنيات البرامج الذكية والخوادم المؤتمتة ، والتي تعمل عبر المنصات الرقمية بهدف ابرام عقود ذكية تحقق مصالح الأطراف المعنية وتمثل ادوات فعالة لحساباتهم .

٢-يستند الالتزام بالسرية خلال مرحلة التفاوض الى أساس قانوني مستمد من النصوص القانونية ذات الصلة ، والتي تنظم هذا الالتزام بالإضافة الى ذلك يعتمد الالتزام على مبدا حسن النية الذي يتطلب من الأطراف المتفاوضة عدم افشاء المعلومات التي يتم الكشف عنها خلال مرحلة التفاوض .

٣-في حال انتهاك الالتزام بالسرية ترتب القوانين تعويضا للطرف المتضرر عما لحقه من ضرر نتيجة هذا الاخلال، يتم اثبات الضرر الواقع بكافة وسائل الاثبات المعترف بها قانونا، ومع ذلك تظل التشريعات التي تنظم مرحلة المفاوضات العقدية غير كافية لتوفير إطار تنظيمي شامل لهذا الالتزام الحيوي في سياق ابرام العقود الذكية، مما يدعو الى ضرورة مراجعة هذه القوانين وتطويرها بما يتماشى مع تطورات العصر الرقمي .

٤-تعد الاسرار التي تقع محل الالتزام مجموعة من المعلومات التي يفصح عنها أحد أطراف التفاوض للأخر، وتشمل معلومات تقنية او تجارية او طرق استخدام التكنولوجيا او كل ما يؤثر على سمعة الطرف التجاري او اسمه التجاري وتمتاز هذه المعلومات بكونها غير معروفة لدى الجمهور بشكل عام .

٥-ان الالتزام بالسرية هو التزاما بتحقيق نتيجة مما يعني ان على المتفاوض الحفاظ على السرية حتى بعد تمام العقد او فشل المفاوضات لاي سبب كان ، وهذا الالتزام يشمل عدم استغلال تلك المعلومات لاي غرض بخلاف الهدف الذي كشفت لأجله .

٦-ان المسؤولية المدنية الناجمة عن افشاء السر تبنى على توافر عنصر الخطأ الذي يتسبب في وقوع الضرر ويمكن ان تتجسد مظاهر هذا الخطأ بطرق متعددة اثناء التفاوض باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

المقترحات

١-نوصي بوضع نصوص قانونية تكفل الحماية التشريعية للعقود بانتهاء مدته المحددة بالقانون او التي يتفق عليها الأطراف او بانتهاء صفة السرية عن المعلومات المصرح بها .

٢-نوصي بوضع نصوص قانونية تكفل تنظيم الالتزام بالسرية في مرحلة المفاوضات وعلى غرار ماورد عليه النص في مبادئ اليونيدو را .

٣-مواكبة التطور الحاصل في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التفاوض وانعكاسات استخدام هذه التقنيات على العقود والمعاملات وسائر الالتزامات المترتبة عليها.

٤-إلزام الافراد المستخدمين للتقنيات الذكية الالتزام بما تحدده جهات التصديق الالكترونية من محددات .

٥-تطوير قواعد الاثبات بما يواكب التطور التكنولوجي الحاصل في التعاقد عبر الذكاء الاصطناعي والاعتراف بسجلات الأنظمة الذكية كوسيلة اثبات

٦-تطوير النظام القائي والكوادر القانونية كافة بما يمكنهم من فهم الخروقات السرية والعمل على انشاء جهات رقابية متخصصة لمراقبة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في التفاوض .

المصادر

أولا : الكتب :

١- د. احمد عيد عبد الحميد إبراهيم ، تقنية البلوك تشين وأثرها في احكام العقود الذكية ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٢٦ ، الإسكندرية – مصر

٢- د. السيد علي غزالة ، الجوانب القانونية للعقود الذكية ، دار الفكر الجامعي ، ط١ ، الإسكندرية ، ٢٠١٥

٣- د. ايمن احمد الدلوع ، المسؤولية المدنية في مرحلة التفاوض الالكتروني ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، ٢٠١٦

٤- د. جليل حسن الساعدي، د. عمار عبد الحسين علي شاه، النظام القانوني للعقود الذكية (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار مصر للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤

٥- د. حازم أكرم الربيعي ، الشكلية في التعاقد بعر الانترنيت ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، الطبعة الأولى ، ٢٠٢٠

٦- د. حامد شاكر محمود الطائي، المفاوضات السابقة على التعاقد، مكتبة صادر ناشرون، بيروت – لبنان، طبعة أولى، ٢٠١٦

٧- د. حسن علي الذنون ، المبسوط في المسؤولية المدنية ، ج١ ، بغداد ، التايمس للطباعة والنشر ، ١٩٩١

٨- د. طوني ميشال عيسى ، التنظيم القانوني لشبكة الانترنيت ، الطبعة الأولى ، دار المنشورات الحقوقية ، ٢٠٠١

٩- د. محمد حسام محمود لطفي ، المسؤولية المدنية في مرحلة التفاوض ، القاهرة ، ١٩٩٥

١٠- د. محمد سعيد احمد إسماعيل ، حجية المحررات الالكترونية في الاثبات وفقا لأحكام القانون القطري المقارن ، المجلد الأول ، العدد الأول

١١- رسل مهدي حمود الحلفي ، خصوصية التعاقد عبر الانترنيت ، دار هاتريك للنشر والتوزيع ، العراق، ٢٠٢٣

١٢- رناد عبد الله علي الغامدي ، الإطار القانوني للالتزام بالسرية في مفاوضات عقود نقل التكنولوجيا، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار السابع ، العدد ٦٨، حزيران ، ٢٠٢٤، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية

١٣- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، المجلد الأول، نظرية الالتزام ، مصادر الالتزام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٠

١٤- علا غازي لعيبي، د. جليل حسن الساعدي، التنظيم القانوني للوكيل الذكي الاصطناعي، دار مصر للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٢٦

١٥- غادة أبو بكر صالح عبد العاطي بوكيله ، الالتزام التعاقدي بالسرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠١٨

ثانيا : الرسائل

١. احمد سلمان شهيب السعدي ، الالتزام التعاقدي بالسرية ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق _ جامعة النهرين ، ٢٠٠٥

٢. د. سليمان براك دايح ، المفاوضات العقدية ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، ١٩٩٨

٣. غيداء علي عودة الحسبان ، المسؤولية عن الاخلال بالالتزامات في مرحلة المفاوضات في عقود التجارة الالكترونية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا ، جامعة اهل البيت ، ٢٠٢٣

ثالثا : البحوث القانونية

١-ايمان عبد الرحمن عمر ، الأساس القانوني للالتزام بالسرية في مرحلة المفاوضات ، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز ، ٢٠٢٣

٢-بوسيعيد ياسر علاء الدين المعتصم ، هني عبد اللطيف ، عن اعتبار مبدا حسن النية واجب عام يحكم مرحلة المفاوضات العقدية ، اية فعالية؟، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية ، المجلد ٧ ، العدد ١ ، ٢٠٢٤ ، الجزائر

٣-حساني لامية ، زكري ايمان ، الالتزام بالسرية في المفاوضات العقدية ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، المجلد ١٠ ، العدد ١ ، ٢٠٢٣

٤- د. أرشد طه خطاب ، التزام السرية في العقود المهنية ، مجلة جامعة الامام جعفر الصادق للدراسات القانونية ، العدد الرابع ، كانون الأول ، ٢٠٢٢

٥-د. بوكر يريس سهام ، د. احمد داود رقية ، الالتزام بالمحافظة على سرية المعلومات ودوره في تحقيق امن مرحلة التفاوض في العقود المبرمة عبر الوسائل الالكترونية ، مجلة القانون والعلوم السياسية ، المجلد ٩ ، العدد ١ ، ٢٠٢٣

٦-د. علي حسن محسن عفن الجامعي ، الإرادة التفاوضية في ظل المستجدات الحديثة ، مجلة رسالة الحقوق ، الإصدار ١٧ ، العدد الرابع ،كربلاء ٢٠٢٥

٧-كريم حسن ، الحق في الخصوصية فيد, ظل الذكاء الاصطناعي ، مجلة الحقوق الرقمية ، العدد ٣ ، ٢٠٢٣

رابعا : القوانين

١-قانون الاثبات رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩

٢-قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩

٣-قانون التوقيع الالكتروني رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢

٤-القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١

٥-القانون المدني الفرنسي

٦-القانون المدني المصري

هوامش البحث

[١] ينظر ، د. سليمان براك دايح ، المفاوضات العقدية ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، ١٩٩٨ ، ص ٢٠

[٢] ينظر ، رسل مهدي حمود الحلفي ، خصوصية التعاقد عبر الانترنيت ، دار هاتريك للنشر والتوزيع ، العراق، ٢٠٢٣ ، ص ١١٨

[٣] ينظر، د. جليل حسن الساعدي، د. عمار عبد الحسين علي شاه، النظام القانوني للعقود الذكية (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار مصر للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤

[٤] ينظر ، حساني لامية ، زكري ايمان ، الالتزام بالسرية في المفاوضات العقدية ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، المجلد ١٠ ، العدد ١ ، ٢٠٢٣ ، ص ٥١٠

[٥] ينظر في ذلك نص المادة (٩٠٩) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ والمادة (٨٩) من قانون الاثبات رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩

[٦] ينظر ، احمد سلمان شهيب السعدي ، الالتزام التعاقدي بالسرية ، رسالة ماجستير مقدنة الى مجلس كلية الحقوق _ جامعة النهرين ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٤

[٧] ينظر ، د. محمد حسام محمود لطفي ، المسؤولية المدنية في مرحلة التفاوض ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٣١

[٨] وهي كلمة غير عربية وتعني حماية البيانات والمعلومات وتعرف بانها قاعدة بيانات ضخمة تسجل حركة المعاملات المالية على شبكة من أجهزة الكومبيوتر ويتم تحديث هذه النسخ باستمرار وتلقائيا ويشترك جميع المتعاملين في نفس قاعدة البيانات الموزعة بينهم والغير قابلة للتغيير والتعديل او الاختراق .اضافة الى تعريفات عديدة للرجوع اليها ينظر في ذلك ، د. احمد عيد عبد الحميد إبراهيم ، تقنية البلوك تشين واثرها في احكام العقود الذكية ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٢٦ ، الإسكندرية – مصر ، ص ١٩

[٩] ينظر، د. جليل حسن الساعدي، د. عمار عبد الحسين علي شاه، مصدر سابق ،

[١٠] ينظر ، د. أرشد طه خطاب ، التزام السرية في العقود المهنية ، مجلة جامعة الامام جعفر الصادق للدراسات القانونية ، العدد الرابع ، كانون الأول ، ٢٠٢٢ ، ص ٦٧

[١١] ينظر ، غادة أبو بكر صالح عبد العاطي ، الالتزام التعاقدي بالسرية ، رسالة ماجستير ، جامعة الإسكندرية – كلية الحقوق ، ٢٠١٨ ، ص ٣١

[١٢] ينظر ، رناد عبد الله علي الغامدي ، الإطار القانوني للالتزام بالسرية في مفاوضات عقود نقل التكنولوجيا، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار السابع ، العدد ٦٨، حزيران ، ٢٠٢٤، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص ٢٩٠

[١٣] ينظر، . حامد شاكر محمود الطائي، المفاوضات السابقة على التعاقد، مكتبة صادر ناشرون، بيروت – لبنان، طبعة أولى، ٢٠١٦، ص ١٧٤

[١٤] ينظر ، ايمان عبد الرحمن عمر ، الأساس القانوني للالتزام بالسرية في مرحلة المفاوضات ، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز ، ٢٠٢٣ ، ص ٨٣٢

[١٥] ينظر ، د. حامد شاكر الطائي ، مصدر سابق ، ص ١٧٧

[١٦]ينظر ، حساني لامية ، زكري ايمان ، مصدر سابق ، ص ٥١١

[١٧] في المادة (٨٣ / ١) من قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩

[١٨] القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١

[١٩] ينظر ، بوسيعيد ياسر علاء الدين المعتصم ، هني عبد اللطيف ، عن اعتبار مبدا حسن النية واجب عام يحكم مرحلة المفاوضات العقدية ، اية فعالية؟، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية ، المجلد ٧ ، العدد ١ ، ٢٠٢٤ ، الجزائر ، ص ٣٤٦

[٢٠] د. علي حسن محسن عفن الجامعي ، الإرادة التفاوضية في ظل المستجدات الحديثة ، مجلة رسالة الحقوق ، الإصدار ١٧ ، العدد الرابع ،كربلاء ٢٠٢٥ ، ص ٢٥٤

[٢١] ينظر، غادة أبو بكر صالح عبد العاطي بوكيله ، الالتزام التعاقدي بالسرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٨ ، ص ٤٣١

[٢٢] ينظر ، د. حسن علي الذنون ، المبسوط في المسؤولية المدنية ، ج١ ، بغداد ، التايمس للطباعة والنشر ، ١٩٩١ ، ص ٢٣٣

[٢٣] ينظر ، د. بوكر يريس سهام ، د. احمد داود رقية ، الالتزام بالمحافظة على سرية المعلومات ودوره في تحقيق امن مرحلة التفاوض في العقود المبرمة عبر الوسائل الالكترونية ، مجلة القانون والعلوم السياسية ، المجلد ٩ ، العدد ١ ، ٢٠٢٣ ، ص ٥١٥

[٢٤] ينظر في ذلك المادة (٢٠٢) من القانون المدني والتي نصت على انه" كل فعل ضار بالنفس او جرح او ضرب او أي نوع من أنواع الايذاء يلزم بالتعويضات من أحدث الضرر " يقابلها في ذلك نص المادة (١٦٣) من القانون المدني المصري والقانون المدني الفرنسي في المادة (٣٨٢ والمادة ١٣٨٣

[٢٥] ينظر ، د. أرشد طه خطاب ، مصدر سابق ، ص ٧٢

[٢٦] ينظر ، د. ايمن احمد الدلوع ، المسؤولية المدنية في مرحلة التفاوض الالكتروني ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، ٢٠١٦ ، ص ٦٨ وما بعدها

[٢٧] ينظر ،علا غازي لعيبي، د. جليل حسن الساعدي، التنظيم القانوني للوكيل الذكي الاصطناعي، دار مصر للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٢٦، ص ٢٢٥ وما بعدها

[٢٨] ينظر ، غيداء علي عودة الحسبان ، المسؤولية عن الاخلال بالالتزامات في مرحلة المفاوضات في عقود التجارة الالكترونية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا ، جامعة اهل البيت ، ٢٠٢٣ ، ص ٦٨

[٢٩] ينظر ، د. ايمن احمد الدلوع ، مصدر سابق ، ص ٨٧

[٣٠] ينظر ، علا غازي لعيبي، د. جليل حسن الساعدي ، مصدر سابق ، ص ٢٣٠

[٣١] ينظر ، عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، المجلد الأول، نظرية الالتزام ، مصادر الالتزام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٠ ، ص ٥٩٥

[٣٢] ينظر، علا غازي لعيبي ، د. جليل حسن الساعدي ، مصدر سابق ، ص ٢٣١

[٣٣] ينظر ، رناد عبد الله علي الغامدي ، مصدر سابق ، ص ٢٩٥

[٣٤] ينظر ، " عقد الشبكة " هم اشخاص معتمدين او مجموعات من الأشخاص الذين يتصلون بالشبكة بشكل مستقل ويتحققون من شرعية المعاملة

[٣٥] ينظر ، كريم حسن ، الحق في الخصوصية فيد, ظل الذكاء الاصطناعي ، مجلة الحقوق الرقمية ، العدد ٣ ، ٢٠٢٣ ، ص ٦١

[٣٦] ينظر، د. السيد علي غزالة ، الجوانب القانونية للعقود الذكية ، دار الفكر الجامعي ، ط١ ، الإسكندرية ، ٢٠١٥ ، ص ٣٩٤

[٣٧] ينظر ، د. جليل حسن الساعدي ، د. عمار عبد الحسين علي شاه ، مصدر سابق ، ص ٣٧١

[٣٨] ينظر ، د. طوني ميشال عيسى ، التنظيم القانوني لشبكة الانترنيت ، الطبعة الأولى ، دار المنشورات الحقوقية ، ٢٠٠١ ، ص ١٩٩، ص ٢٠٥

[٣٩] ينظر ، د. حازم أكرم الربيعي ، الشكلية في التعاقد بعر الانترنيت ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، الطبعة الأولى ، ٢٠٢٠ ، ص ٨٤

[٤٠] ينظر ، د. محمد سعيد احمد إسماعيل ، حجية المحررات الالكترونية في الاثبات وفقا لأحكام القانون القطري المقارن ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ، ص ٢٦

[٤١] ينظر في ذلك المادة (١ / رابعا) من قانون التوقيع الالكتروني رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢

[٤٢] ينظر ، د. جليل حسن الساعدي ، عمار عبد الحسين علي شاه ، مصدر سابق ، ص ٣٧٥ وما بعدها